

في تسميات ومائة مفعول مقدم لقوله اصنف ومائة بالجمع مبتدأ وسوغ  
 الاشارة التفصيلية وحمله قد رد في خبر ونزاحال من الضمير المستتر  
 في رد في مائة قد اتبع بالجمع حال كونه قليلا باضافة مائة الى  
 سبعة في قول وجهه تشبيه المائة بال عشرة اذا كانت نفس الماشققات  
 والعشرة في الاصحاح وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومنه  
 فعمل صوغ على بيان اوبدل من ثلث مائة ورويات البدل على نية طرح  
 الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى ولتوافق لهم سبعة فيقولون  
 التقصيص على نية العدد ويجاب بان نية الطرح غالبة للازمة والاول  
 سبعة تميز الانية يقتضي نهم اقل مما لو تسع مائة وتسع مائة  
 الموضحة في الخواص اذ تصريح وتثنية هما وكذا جمعها نحو مئتي رجل والالف  
 رجل بنوع عليه المكسور وقال ان كلام الناظم يفهمه واحدها تميز لانه  
 من واو وقد يقال منه وجد على الاصل وهذه هي التي تستعمل في تركب  
 كل احد في الدار جمعها احواد وما التي تستعمل بعد النفي نحو ما جاء من  
 احد فمن تراصلة غير مبدلة ولا جمع ولا تستعمل في العدد والحق الموصوف  
 اذ كلام ابن بابستاد فعمل ان التي في العدد هي ما عن واو واخرى  
 مركبة ليس الكافي حال من واو اذ وكذا اقا صد وهذا اولى من جعل مركبا  
 بفتح الكافي حاله من احد عشر وذلك لوجود المناسبة على الاول  
 لدى طرف متعلق بقول وقد ذكر استاذنا الشهابي المكي ان الذي ان كانت  
 بمعنى عند كتبت بالالف وان كانت بمعنى في رسمت بالياء وهي هنا بمعنى  
 في كما قاله المكي احدى عشرة بانسكان الثين وقد يقال فيها  
 واحدة عشره ولا تستعمل احدى الامركية او موصوفا عليها او مضافا  
 نحو انما احدى الكبر والين نحو الثين مبتدأ اول وكسره مستلذان  
 وفيها خبر عنه والحمل خبر عن الاول والتقدير والشرين كسرة كائنة  
 فيها عن تسم ومع غير نحو مع ظرف متعلق بقوله فعمل قل سمع بين  
 بهذا حكم القشرة اذ اركبت مع التسعة فما دونها من بقوله الا في البلا  
 نحو حكم التسعة وما دونها اذ اركبت معها العشرة اذ  
 في موضع الحال بمعنى الاقتصاد وهو العدل وثلاثة نحو ثلاثة خبر مقدم

عن قوله

عن قوله ما الموصولة وجواب ان الشرطة بخلاف تشكيل الشين  
 وقد تفتح كقراءة الاعش فالتفتح من ثلث عشرة عنما وقد تسكن  
 عين عشر لا تستعمل توالي الحركات وبها قرأ ابو جعفر في احد عشر كوكبا  
 وفرة هبيرة اثناعشر في الساكن ايصال في الكافية  
 وبعضهم يسكن عين عشر من بعد فتح ومع أي قد يدر  
 افا فرضي وكرها واول عشر قاول بكسر اللام فعمل امر من اوى متعدي  
 اثنين وعشر لا مفعوله الاول والثني مفعوله الثاني قال الفارسي وهذا  
 قد علم من قوله ومع غير احد واحد كما اذ يفهم منه ان الثني لعشر والثني  
 له عشر الا ان المظان تكلم على الصدر وهو احد واحد وثلاثة  
 وتسعة وما بينهما بقول ثمان واثنان فكذلك لفظ عشرة الثابت  
 بفتح النون ولفظ عشر الثابت بالمد تغطية النون والياء الغير  
 الرفع لا يقال هذا معلوم من قوله في باب الاعراب اثنتان واثنان كالبين وهو  
 وابنتين جريان لانهما قول انا ذكره هنا لانه ربما يوجد حالتيهما مع التركيب  
 حالتيهما معهما الاضارفا كما في هذا البيت الى عدم الفرق اذ اذ بهن المحققين  
 الاعداد المركبة كلها مبنية ما العرف فصلة بنائه فتنه معنى حرف العطف  
 واما الصدر ففعله بنائه وفتح العين منه موقفا على التانيث في لزوم الفتح وورد  
 على ما ذكر ان اخرا الكلمة الاوى صا ووسطا بالتركيب والوسط ليس محلا للاعراب  
 والالبناء الا انها من احوال الاخر فقلت يمكن جواب بيان صيرورة الكلمة وسطا بسبب  
 العروض لا ياتي كونهما محلا للاعراب او البناء كما قالوا في الهمزة من على الضم  
 الذي على الفاء فتا مل وقال شيخ الاسلام كان البناء نطق على ما يقع على غير الافر  
 والاضد يقال صدر الكلمة وما قبله من التانيث لا يستحقان البناء لكونهما متزايما  
 كذلك واما ما عجزها فمبنى على الضم اي لقيامه مقام النون في المثني ولهذا  
 كان لا محل له من الاعراب ولا يقال انه صاف حينما بكسر الهمزة اي زمانا او  
 الشين يشهد به البناء وتخصيصه وهو الزيادة وقيل ان التخصيص هنا يطلق  
 على الواحد في ثلاث والجمع من اربع الى تسع هذا ما نقله في المسباح فكنت  
 الما وهذا له من واحد الى تسع وقال الفارسي المصنعة من ثلاث اى تسعة والجمع  
 من ثلاث الى تسع وهم ما حكم تسعة وتسع فتقول سر بنصفه اعوام ونضع